Public Services International

Local & Regional Government
Network Series

PSI × LRG NEXT 2021
The Future of Local Public Services
15 September - 3 December

"بناء مستقبل الخدمات العامة المحليّة"

خطّة عمل الشبكة العالمية للحكومات المحلية والإقليمية والاتحاد الدولي للخدمات العامة

المسودة 3.12.2021 – للتشاور

1. الخلفيّة
2. المقدّمة
3. أولويّات قطاع الحكومات المحليّة والإقليميّة
   - 3.1 التمويل العام للخدمات العامة المحليّة الجيّدة النوعية
   - 3.2 المطالبة بخدمات عامة محليّة جيدة النوعية للجميع
   - 3.3 الحقوق النقابية وشروط العمل وعلاقات العمل
   - 3.4 النوع الاجتماعي والتداخل في خدمات الحكومات المحلية والإقليمية وأماكن العمل الخاصة بها
   - 3.5 الرقمنة والمدن الذكية
   - 3.6 أزمة المناخ وحالات الطوارئ العامة وحماية البيئة
   - 3.7 الخدمات العامة 2.0
4. الأولويّات الأساسيّة
   - 4.1 تعزيز قطاع الحكومات المحليّة والإقليميّة
   - 4.2 بناء القوى النقابيّة في أماكن عمل الحكومات المحليّة والإقليميّة
   - 4.3 الانخراط في الحوار الاجتماعي مع موظّفي الحكومات المحليّة والإقليميّة
   - 4.4 تعزيز النفوذ من خلال التحالفات الاستراتيجيّة

4.5. التأثير على السياسة العالميّة

4.6. تطوير بحوث استراتيجيّة للحكومات المحليّة والإقليميّة

5. العمل معًا على المستوى العالمي

5.1. الاستفادة من التكنولوجيا الجديدة

5.2. النهوض بسياسة الحكومات المحلية والإقليميّة وعملها من خلال مجموعات عمل قائمة على القضايا

5.3. جعل شبكة الحكومات المحليّة والإقليميّة التابعة للاتّحاد الدولي للخدمات العامة أكثر شموليّة لعمال هذه الحكومات وتمثيلًا لهم

1. الخلفيّة

1.1. تتجذّر مسودّة خطة عمل الشبكة العالمية للحكومات المحلية والإقليمية التابعة للاتحاد الدولي للخدمات العامة (المشار إليها في ما بعد بـ"الخطّة") في التقييم والمناقشات والأولويّات التي انبثقت عن المشاورات العالمية التي عقدتها النقابات المنتسبة من الحكومات المحلية والإقليميّة ونظّمها الاتحاد الدولي للخدمات العامة عبر سلسلة LRGNext2021، وذلك بين 2021/6/1 و2021/12/2. وبحثت هذه المشاورات في مواضيع سياساتيّة محدّدة تتعلّق بقطاع الحكومات المحلية والإقليميّة، من أجل تحديد الأهداف الاستراتيجيّة التي وردت في موجزات السياسات المواضيعيّة 10 LRGNext2021[1] وتمثّل الأساس السردي لسياسة الخطة. ويشتمل هذا النص أيضًا على أولويّات المسودة التي تم التركيز عليها خلال اجتماع المجموعة التوجيهيّة لشبكة العمال العالمية في الحكومات المحلية والإقليمية التابعة للاتحاد الدولي للخدمات العامة الذي عُقد في 2021/6/1.

1.2. تمثّل الخطة خارطة طريق لأعمال النقابات من الحكومات المحلية والإقليميّة المنتسبة إلى الاتحاد الدولي للخدمات العامة، وللعمل الذي تؤدّيه أمانة سر الاتحاد الدولي للخدمات العامة والأقاليم والأقاليم الفرعيّة في قطاع الحكومات المحليّة والإقليميّة (المشار إليها في ما بعد بـ"الاتحاد الدولي للخدمات العامة"). وتساهم أيضًا في إرشاد خطّة عمل الاتّحاد الدولي للخدمات العامة لفترة 2022–2027. وتُدرج هذه الخطة نفسها في إطار ولاية ميثاق شبكة العمال العالمية للحكومات المحلية والإقليمية والاتحاد الدولة للخدمات العامة لعام 2016 وتعزّز تنفيذه. ويتطلّب تطبيق الخطة مشاركة الاتحاد الدولي للخدمات العامة والنقابات المنتسبة من الحكومات المحلية والإقليمية وتعاونها على جميع المستويات، وستبقى وفقًا على الموارد المتوفّرة ومشروطة بها.

1.3. يبقى نصّ المسودة مفتوحًا أمام مدخلات وتعليقات النقابات من الحكومات المحليّة والإقليمية المنتسبة إلى الاتحاد الدولي للخدمات العامة، وأمام الاتّحاد لضبطته والتدقيق فيه حتى نهاية شهر شباط /فبراير 2022. ويجب إرسال التعليقات إلى المسؤولة عن الحكومات المحلية والإقليمية في الاتحاد الدولي للخدمات العامة داريا سيبراريو الالكتروني عبر العنوان الإلكتروني التالي: daria.cibrario@world-psi.org مع نسخة إلى lrg-municipal@world-psi.org.

[1] الاتجاهات الكبرى في الحكومات المحلية والإقليمية والتمويل والرقمنة وإعادة الخدمات العامة إلى كنف البلديات، والحوكمة الديمقراطية والمشاركة في الخدمات العامة المحلية، والحقوق النقاباتية وظروف العمل في قطاع الحكومات المحلية والإقليمية، والنوع الاجتماعي والتقاطع في خدمات الحكومات المحلية والإقليمية وأماكن العمل، والبعد الإقليمي لخدمات الرعاية، والبعد الإقليمي لأزمة المناخ والطوارئ العامة وحماية البيئة.

2. المقدّمة

2.1 يواجه العالم اليوم تحدّيات عالميّة ومتزامنة وصعبة، تشمل ما يلي:

- أزمة المناخ والكوارث والتدهور البيئي
- أشكال متعدّدة ومترسّخة وواسعة النطاق من عدم المساواة
- الأوبئة وتهديدات الصحة العامة
- الاعتداء على حقوق الإنسان وحقوق العمل والحقوق النقابية
- تفاقم عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات الاجتماعية
- الهجرة والتشرّد
- تفشّي الشعبوية والأنظمة الاستبداديّة والاعتداء على الديموقراطيّة

في هذا الإطار، يُعتبر توفير الخدمات العامة الجيدة النوعية بشكل منصف إلى السكان والمستخدمين والمجتمعات المحليّة أساسيًّا، وذلك من أجل التصدّي لهذه الأزمة العالمية المتعددة الأبعاد والخروج منها، وإعادة بناء مجتمعات محليّة ومجتمعات وأسَر مستدامة وشاملة للجميع. ويُعد الدور الذي يؤدّيه كلٌّ من عمال الخدمة العامة في الحكومات المحليّة والإقليميّة ونقاباتهم العماليّة أساسيًّا من أجل مساندة هذا النوع من المساعي: فالخدمات المتعدّدة التي يقدمونها منقذة للحياة وحيويّة لتحقيق استدامة الناس والكوكب والاقتصادات المحليّة والوطنيّة.

2.2 أظهرت جائحة كوفيد-19 قيمة الخدمات العامة التي يقدّمها عمال الحكومات المحلية والإقليميّة إلى المدن والبلدات والمجتمعات الريفيّة بشكل يومي، والتي لا تقدّر بثمن. إذ إنّ التوفير المستمر للخدمات الصحية والرعاية الاجتماعيّة والمياه وخدمات الصرف الصحي والتيار الكهربائي والنقل وجمع النفايات والدفن وخدمات الإسكان الاجتماعي والتعليم قد مكّن الناس من العيش بأمان، والمستشفيات من معالجة المرضى، والأعمال التجاريّة والمؤسّسات من العمل خلال أزمة الصحة العامة. وتُعدّ خبرات عمال الحكومة المحلية والإقليميّة ونقاباتهم، واحترافهم وتفانيهم وعلاقاتهم في الخطوط الأماميّة مع السكان والمواطنين والمجتمعات المحليّة، أصولًا ثمينة يجب تقديرها والاستفادة

منها، في حين تسعى أنظمة حوكمة الخدمة العامة إلى أن تصبح أكثر خضوعًا للمساءلة وأكثر فعاليّة واستجابة لاحتياجات المستخدمين والمجتمعات المحليّة.

2.3 تترافق شروط عمل عمال الحكومات المحليّة والإقليميّة اللائقة مع إمكانيّة الوصول المنصف إلى الخدمات العامة المحليّة الجيدة النوعية، إذ إنّها لا تنجم عن التزامات الدولة التي تفرضها الاتّفاقات الدوليّة فحسب، بل تُعدّ أساسيّة بالنسبة إلى نوعيّة الخدمات العامة المحلية وإمكانيّة والوصول إليها. وتشمل هذه الشروط الجوانب التالية:

- العمل اللائق والاستخدام الجيد النوعية
- ممارسة حقوق الإنسان وحقوق العمل والحقوق النقابيّة بشكل كامل
- الحماية الاجتماعيّة المناسبة
- تعيين موظّفين بمستويات مناسبة
- السلامة والصحة المهنيّتان، ومعدّات الحماية الشخصيّة، واللقاحات والرعاية الصحيّة
- الأدوات والموارد المناسبة للتمكّن من أداء المهام في العمل بشكل فعال

2.4 يشكّل عمّال الحكومات المحلية والإقليميّة ونقاباتهم العماليّة أطرافًا فاعلة أساسيّة وقوى تقدّميّة في المجتمعات المحليّة وفي المجتمعات عامةً. فمن دون مساهمتهم، لا يمكن تحقيق التحوّل المنهجي الضروري لبناء مجتمع عادل، وكوكب مستدام، واقتصاد عالمي شامل، إذ إنّهم كعمّالٍ، هم الذين يجعلون الخدمات العامة متاحة أمام المجتمعات والأقاليم، ويطبّقون على أرض الواقع الإطارات السياساتيّة العالمية والوطنيّة والمحليّة، وهم أيضًا الأوصياء على مواردنا المشتركة، ومقدّمي الرعاية لأكثر الفئات ضعفًا في مجتمعاتنا. وكمواطنين، يمارس عمال الحكومات المحليّة والإقليميّة حقّهم في التصويت، ويمارسون حقوقهم المدنيّة، ويوجّهون المناقشات السياسيّة نحو أنظمة أكثر ملاءمة وشموليّة وديموقراطيّة، تكون عادلة اجتماعيًّا. وكونهم مستفيدين من الخدمات العامة أيضًا، فغالبًا ما يتحمّلون وطأة النقص في إمكانيّة الوصول إلى الخدمات العامة المحليّة الجيدة النوعية بسبب الفجوات التمويليّة للحكومات المحليّة والإقليميّة والتخفيضات التقشّفيّة وتجنّب الضرائب وهيمنة القطاع المالي والخصخصة والاستعانة بالمصادر الخارجيّة، الأمر الذي يقوّض سبل العيش ويؤدّي

إلى تدهور الظروف المعيشية، ويؤثّر بشكل سلبي على النساء والمستخدمين الضعفاء والمحرومين. وعبر تنظيمهم ضمن نقابات عماليّة، يستطيع عمال الحكومات المحلية والإقليميّة التأثير في السياسات وتحقيق تغيير تقدّمي وتحوّل اقتصادي اجتماعي، والمساهمة في القوة الجماعية لحركة العمل في مجتمعاتهم وفي الاتّحادات الوطنيّة، وفي حركة العمل العالمية الأوسع نطاقًا وتعزيزها.

2.5 في حين تواجه الإنسانيّة والكوكب تداخلًا بين الأزمات العالميّة والمتعدّدة الأبعاد، باتت حقوق عمال الحكومات المحليّة والإقليميّة وظروف عملهم لا تقتصر على القوى النقابيّة في مكان العمل وأنظمة علاقات العمل فحسب، بل على قدرتهم على تشكيل تحالفات ووضع استراتيجيّات للمناصرة والتعبئة العالميّة من أجل استعادة الخدمات العامة والقوى والموارد بما يصب في المصلحة العامة.

2.6 بالتالي، يستمر العمال في الحكومات المحليّة والإقليميّة ونقاباتهم المنتسبة إلى الاتحاد الدولي للخدمات العامة في بناء استراتيجيّات وأعمال جماعيّة وتعزيزها وتنسيقها، وذلك من أجل:

- بناء قوى نقابيّة من خلال تنظيم أماكن عمل الحكومات المحليّة والإقليميّة ومجتمعاتها المحليّة
- التعبئة والمكافحة من أجل ضمان شروط عمل لائقة، وإمكانيّة وصول جميع عمال الحكومات المحليّة والإقليميّة في أنحاء العالم إلى الحقوق النقابيّة الأساسيّة التي تتعلّق بالحق في تكوين الجمعيّات والمفاوضة الجماعيّة وممارستها
- إنشاء تحالفات استراتيجيّة وتعزيزها مع منظّمات المجتمع المدني المتحالفة، وإجراء حوار اجتماعي بنّاء مع أصحاب العمل التقدّميّين في الحكومات المحليّة والإقليميّة، من أجل تحسين تأثير السياسة على الأولويّات المشتركة
- الدفع نحو تحقيق تحوّلات في السياسات، من أجل تحقيق الوصول المنصف إلى الخدمات العامة المحلّية على جميع مستويات الحكومة

- استعادة الخدمات العامة من خلال الاستعانة بالمصادر الداخليّة وإعادتها إلى البلديّات وإلى الرقابة والملكيّة العامة، كونها سلعًا مشتركة غير تجاريّة يجب أن تكون متاحة أمام الجميع بشكل منصف
- العمل كمشرف على المؤسّسات العامة والخدمات العامة والموارد المشتركة، وحمايتها من الإتّجار بها والاستيلاء عليها من قبل القطاع الخاص وتحقيق الأرباح
- إذكاء الوعي بين جميع العمال ومستخدمي الخدمات العامة والمجتمع والسياسيّين والجهات الفاعلة الأخرى في المجتمع، حول أهميّة تمويل الخدمات العامة المحليّة الجيدة النوعيّة، واستخدام ما يكفي من الموظّفين لتوفيرها، وتمكين الوصول الشامل إليها
- العمل من أجل إحداث تغيير تقدّمي وتحولات منهجيّة في السياسات في مجتمعاتنا المحليّة، وحكوماتنا الوطنيّة، ونظامنا المتعدد الأطراف، الأمر الذي يساهم في وضع حجر الأساس لبناء عالم جديد عادل ومستدام والنظام السياسي والاقتصادي والبيئي الضروريّ.

3. أولويّات قطاع الحكومات المحليّة والإقليميّة

3.1 التمويل العام للخدمات العامة المحليّة الجيدة النوعية

إنّ ضمان امتلاك الحكومات المحليّة والإقليميّة الموارد الكافية والآمنة أمرٌ بالغ الأهميّة بالنسبة إلى نقابات الحكومات المحليّة والإقليميّة في جميع أنحاء العالم. ويترافق التمويل المستدام والمناسب للحكومات المحليّة والإقليميّة مع شروط العمل اللائق لعمّالها، ومع إمكانية الوصول المنصف إلى الخدمات العامة المحليّة الجيّدة النوعية في المجتمعات والأقاليم المحليّة. وقد كشفت جائحة كوفيد-19 بشكل خاص الظلم الذي سبّبه النقص في الاستثمار في الخدمات العامة المحليّة، وقد تجسّد ذلك في "تصحّر الخدمات" الذي أثّر في عدد من الأقاليم، لا سيّما في المناطق الريفيّة. ويعود سبب ذلك إلى تخفيض الميزانيّة واللجوء إلى خيار توفير الخدمات "رقميًا فقط"، في حين تبقى البنى التحتيّة والخدمات العامّة في بلدان الجنوب غير كافية أو غير متوفّرة للجميع.

في ظلّ النقص في تمويل الخدمات العامة المحليّة، أو افتقارها إلى الموظّفين أو تخصيصها أو غيابها، تظهر أشكال عدّة من أشكال عدم المساواة، بما فيها عدم المساواة الإقليميّة، وتتحمّل الفئات الأكثر ضعفًا العبء الأكبر منها. ولكنّ اللجوء إلى الاستثمار المناسب والمستدام في الخدمات العامة المحليّة، إنّما يمكنه أن يكسر حواجز أوجه عدم المساواة الهيكليّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة الراسخة في الأنظمة الأبويّة والعرقيّة والمستعمِرة.

إنّ إمكانيّة وصول الحكومات المحليّة والإقليميّة إلى تدفّقات ثابتة من التمويل العام أمر جوهريّ لضمان أنّ الحكومات المحليّة والإقليميّة ستقوم بالأمور التالية:

- الاستثمار على المدى الطويل في الخدمات العامة المحليّة وعمالها
- الحصول على المساحة الكافية لتحسين شروط عمل الحكومات المحليّة والإقليميّة من خلال المفاوضة الجماعيّة
- عدم سعيها إلى إيجاد حلول قصيرة الأجل لمشكلة النقص في الموارد من خلال اعتماد مبدأ الخصخصة بأشكاله المتعدّدة (الاستعانة بالمصادر الخارجيّة والامتيازات والشراكة بين القطاعين العام والخاص والأسواق الماليّة وصناديق الأسهم الخاصّة وبيع الأصول، وغيرها).

الأعمال: يقوم الاتحاد الدولي للخدمات العامة والنقابات المنتسبة من الحكومات المحليّة والإقليميّة بما يلي:

- تعميق **المعرفة على مستوى خيارات التمويل العام للحكومات المحلية والإقليميّة** وأنظمة التمويل دون الوطنيّة من خلال إجراء البحوث والتحاليل المشتركة حول كيفيّة تعزيز إمكانيّة وصول الحكومات المحلية والإقليمية إلى الموارد العامة (مثل الأنظمة الماليّة المحليّة والمصارف الإنمائيّة العامة، والاستخدام الاستراتيجي للمشتريات العامة وصناديق المعاشات التقاعديّة العامة، والعدالة الضريبيّة والتجارية للحكومات المحلية والإقليمية، وتحصيل القيمة المتراكمة للأراضي، وفعالية تكلفة إعادة الخدمات إلى البلديات، والشراكات ضمن القطاع العام، والاتحادات المشتركة بين البلديات)
- وضع **سياسة محدّدة** بشأن تحسين وصول الحكومات المحلية والإقليمية إلى الموارد العامة، **والدعوة** إلى تمويلها بشكل كاف، وإمدادها بعدد كاف من الموظّفين، وتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات العامة المحلية الجيدة النوعية في كل مكان وللجميع
- **تعليم الأقران** بشأن تكتيكات نقابات الحكومات المحلية والإقليميّة **وتحفيز تطويرها، ووضع استراتيجيات** مشتركة من أجل ضمان توفير التمويل الكافي لهذه الحكومة، بالإضافة إلى تحديد

الممارسات الجيدة وتوثيقها ونشرها من خلال مجموعة عمل تابعة للحكومات المحلية والإقليمية قائمة على القضايا

- **الانخراط في حوار بنّاء** مع أصحاب العمل التقدّميّين في الحكومات المحلية والإقليميّة ومع منظّمات المجتمع المدني، وذلك من أجل اكتشاف الأشكال الواعدة لتمويل الحكومة المحلية والإقليمية ومناصرتها وتجريبها وتوسيع نطاقها في بعض السلطات القضائيّة دون الوطنيّة المحدّدة
- **تنفيذ مناصرة مشتركة وأعمال تجريبيّة** مع أصحاب العمل في الحكومات المحلية والإقليميّة ومنظّمات المجتمع المدني من أجل توفير تمويل عام أقوى للحكومات المحلية والإقليمية، وإمكانية الوصول العادل إلى الخدمات العامة المحليّة الجيّدة النوعية، وتحديد الفرص في المنتديات السياساتية الدوليّة الاستراتيجيّة والسلطات المحليّة

الوثائق السياساتية المرجعيّة:

- LRGNext2021 Brief #3, Public Financing for Local quality Public Services
- PSI–PSIRU, Access to quality public services for all: a precondition to beat inequality, GOLD VI Working Paper Series #02, 11/2021

3.2 المطالبة بخدمات عامة محليّة جيدة النوعية للجميع

هزّت جائحة كوفيد–19 أسس أنظمتنا الاجتماعيّة الاقتصاديّة، وكشفت أوجه عدم المساواة المترسّخة التي أنتجتها عقود من وقف تمويل الخدمات العامة والتقشّف والخصخصة المطردة، وأدّت إلى تفاقمها. بالإضافة إلى أنّها أذكت الوعي حول الدور المركزي الذي تؤدّيه الخدمات العامة، وهو إنقاذ حياة الناس، والحفاظ على النسيج الإنساني الاجتماعي الاقتصادي، وحماية البيئة، وتمكين الوصول إلى حقوق الإنسان. وقد أدّت هذه الجائحة العالمية إلى تقارب بين ما لم يكن تقاربه ممكنًا، في مجال التحرّكات بشأن العدالة الاجتماعيّة والمؤسسات والجهات السياسية الفاعلة.

إنّ الإدراك والزخم الجماعيّين لتغيير السياسة التقدمي قد دفع بالمطالب الاجتماعيّة أن تعيد السيطرة على خدماتنا العامة من خلال الاستعانة بالمصادر الداخليّة، وإعادة الخدمات العامة إلى البلديّات، وأشكال أخرى

من العودة عن الخصخصة. وبالنسبة إلى الحكومات المحليّة والإقليميّة، حان وقت تكثيف الجهود التعاونيّة، وتشكيل تحالفات جديدة، والقيام بأعمال جماعيّة من أجل المطالبة بإعادة الخدمات العامة إلى رقابة وملكيّة القطاع العام على جميع المستويات، وليس من خلال مكافحة الخصخصة فحسب، بل من خلال العودة عن الخصخصة والمساهمة في حملات الاستعانة بالمصادر الخارجيّة وإعادة الخدمات العامة إلى البلديّات.

الأعمال: يقوم الاتحاد الدولي للخدمات العامة والنقابات المنتسبة من الحكومات المحليّة والإقليميّة بما يلي:

- الاستمرار بتعزيز الفكر الاستراتيجيّة بشأن **أبعاد علاقات العمل والعلاقات الصناعيّة للاستعانة بالمصادر الداخليّة وإعادة الخدمات العامة إلى البلديات**، وذلك من خلال البحوث العملية، وتحليل استراتيجيات النقابات العماليّة، ومن خلال تحديد الممارسات الجيدة وتوثيقها ونشرها
- **تعليم الأقران** بشأن تكتيكات نقابات الحكومات المحلية والإقليميّة **وتحفيز تطويرها، ووضع استراتيجيات** مشتركة من أجل المطالبة بإعادة الخدمات العامة إلى رقابة وملكيّة القطاع العام، في ظل تنظيم وحماية العاملين في الحكومات المحلية والإقليميّة وشروط عملهم في المرحلة الانتقالية، والعمل معًا على قضايا واقعيّة من خلال مجموعات عمل تضمّ المحترفين في نقابات الحكومات الحلية والإقليمية
- الاستمرار في **إتاحة وصول** النقابات المنتسبة إلى الاتحاد الدولي للخدمات العامة **إلى التدريب بشأن الاستعانة بالمصادر الداخلية وإعادة الخدمات العامة إلى البلديات ومواد المناصرة**، ووضع مناهج دراسيّة خاصة وأدوات رقميّة مكيّفة مع الوقائع المحليّة
- **إذكاء الوعي** حول الاستعانة بالمصادر الداخلية وإعادة الخدمات العامة إلى البلديات، وإشراك أعضاء نقابات الحكومة المحلية والإقليمية والفئات المجتمعيّة وترتيبها وتصنيفها
- **تكثيف جهود التعاون والشراكة مع الجهات الفاعلة المناصرة لإعادة الخدمات العامة إلى البلديات:** الاتحادات النقابيّة العالميّة وأصحاب العمل التقدّميّين في الحكومة المحلية والإقليميّة ومنظّمات المجتمع المدني والحلفاء والمؤسسات الأكاديميّة
- **الاستفادة بشكل كامل من الأدوات الرقميّة الخاصة بالاتحاد الدولي للخدمات العامة**، المتوفّرة على منصّة الأشخاص قبل الأرباح (بما فيها منتديات المناقشة المشفّرة والصفحة العالميّة المتعددة اللغات الخاصة بالحملات وقاعدة بيانات مستودع المعرفة وتشارك الموارد التعاوني،

وغيرها)، وذلك من أجل تمكين نقابات الحكومات المحلية والإقليميّة من قيادة حملة عالميّة لمناهضة الخصخصة، والاستعانة بالمصادر الداخليّة، وإعادة الخدمات العامة إلى البلديات.

الوثائق السياساتية المرجعيّة:

- LRGNext2021 Brief #5, Remunicipalisation and the Covid-19 pandemic, 10/2021
- Brief #9 – The territorial dimension of care services, 11/2021

3.3 الحقوق النقابية وشروط العمل وعلاقات العمل

يزيد عدد الحكومات المحليّة والإقليميّة في العالم عن 500,000 حكومة. وتشغّل هذه الحكومات الحصّة الأكبر من موظّفي الإدارة العامة والخدمات العامة، التي تغلب عليهم النساء. إنّ التنوع الكبير في نظم الحكومات المحلية والإقليميّة الدستوريّة والخدمات العامة المحلية في جميع أنحاء العالم، بالإضافة إلى تركيز الحكومات الوطنيّة على صنع السياسات العالميّة وعلى الموارد والقوى، يعني أنّ عمال الحكومات المحلية والإقليميّة لا يحظَون بالاهتمام والأهميّة الكافيتين على الرغم من الخدمات العامة الحيويّة التي يقدّمونها. وتبقى المعلومات والبيانات الكميّة والنوعيّة حول التوظيف الحكومي دون الوطني غير كاملة أو غير متاحة. ولا يتوفّر سوى بعض الإحصاءات حول مهن الحكومات المحلية والإقليميّة، ويبقى أغلبها غائبًا عند تحليل السياسات.

يواجه العاملون في الحكومات المحلية والإقليمية ونقاباتهم العمالية تحديات محدّدة تعيق وصولهم إلى حقوق العمل والحقوق النقابيّة، فهم يعانون من العمل غير المستقر ومن عدم إمكانيّة الوصول إلى حريّة تكوين الجمعيات والمفاوضة الجماعيّة. وتواجه بعض مهن الحكومات المحلية والإقليمية تحديات صعبة في ما يتعلّق بالسلامة والصحة المهنيّتين، ولا تحظى بفرص التدريب، كما أنها تتعرّض، بسبب عدم غضفاء الطابع المحترف على المهن كافة، إلى تقلّبات الدورات السياسية في الحكومات المحلية والإقليمية. ويُعدّ انخفاض الأجور وعدم الاستقرار والنقص في عدد الموظّفين وأعباء العمل الثقيلة والنقص في أدوات العمل والنقص في شروط العمل اللائق بشكل عام من الأسباب الكامنة وراء عدم انجذاب العمال الشباب إلى قطاع الحكومات المحلية والإقليمية، وعدم قدرتها كصاحب عمل على الاحتفاظ بموظّفيها في بعض المناطق وبعض البلدان.

تمثّل جائحة كوفيد-19، في موازاة المصلحة المتجدّدة والقيمة التي يوليها عدد من المواطنين والمجتمعات وبعض الحكومات والوكالات التابعة للأمم المتحدة إلى خدمات الحكومات المحلية والإقليمية وإلى عمالها، نافذة أمل وفرصة يجب أن تنتهزها النقابات المنتسبة إلى الاتحاد الدولي للخدمات العامة من أجل الفوز بالاعتراف بحقوقها، والحصول على شروط عمل لائق والتزام بتمويل الخدمات العامة وتزويدها بما يكفي من العمال وتدريبهم وحمايتهم.

الأعمال: يقوم الاتحاد الدولي للخدمات العامة والنقابات المنتسبة إلى الحكومة المحليّة والإقليميّة بما يلي:

- الاستمرار في **تعزيز مكانة عمال الحكومات المحلية والإقليمية في جميع أنحاء العالم، وتقدير قيمة الخدمات التي يقدّمونها**، وذلك من أجل تحسين النظرة العامة إلى مهن الحكومات المحلية والإقليمية من خلال التواصل والحملات والدعوة الموجهة إلى مستخدمي الخدمات العامة المحلية، وأصحاب العمل في الحكومة المحلية والإقليمية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية
- الاستمرار في **الدعوة** إلى تحقيق العمل اللائق لعمال الحكومة المحلية والإقليمية، عبر **التعاون مع منظمة العمل الدولية**، ومن خلال إعداد إحصاءات عالمية أفضل بشأن العمل، وتكوين نظرة شاملة حول شروط عمل عمال الحكومات المحلية والإقليمية واحتياجاتهم، ليتم التصدي للتحدي الذي يعيق العمل والنقابات العمالية عبر اعتماد السياسات المناسبة ومن خلال تقييم التقدّم المُحرز
- تعليم الأقران بشأن **تكتيكات نقابات الحكومات المحلية والإقليميّة** وتحفيز تطويرها، ووضع استراتيجيات مشتركة من أجل بناء القوى النقابية وتنظيمها في أماكن عمل هذه الحكومات، والعمل معًا على قضايا واقعيّة في المدن والأقاليم، وذلك من خلال فريق عمل يضمّ المحترفين في الحكومات المحلية والإقليمية
- تطوير مواد للبحوث الاستراتيجية، والإرشاد والتدريب بشأن **تحدّيات السلامة والصحة المهنيّتين التي تواجه بعض مهن الحكومات المحلية والإقليمية** (مثل جمع النفايات وخدمات الدفن وخدمات الرعاية الاجتماعية وعمال الطوارئ والمياه والصرف الصحي)، بما فيها الاحتياجات الخاصة من معدات الحماية الشخصيّة
- تمكين النقابات المنتسبة من الحكومات المحلية والإقليمية **لتعزيز ومناقشة إنشاء إدارة نقابية مشتركة تابعة للحكومات المحلية والإقليمية، ولجان مشتركة بشأن السلامة والصحة المهنيّتين في مكان العمل**

- **الاستفادة بشكل كامل من الأدوات الرقمية الخاصة بالاتحاد الدولي للخدمات العامة** المتوفّرة على منصة الأشخاص قبل الأرباح من أجل تمكين نقابات الحكومات المحلية والإقليمية من **الدعوة إلى إطلاق حملات تضامن عالمية متعددة اللغات** بغية الدفاع عن عمال الحكومات المحلية والإقليمية ونقاباتها التي تتعرض للاعتداءات
- الاستمرار في إقامة حوار اجتماعي بنّاء مع منظّمات أصحاب العمل التابعة للحكومات المحلية والإقليمية على المستويين العالمي والإقليمي، وذلك من أجل إجراء حوار اجتماعي ومفاوضة جماعيّة، في ظل إطلاق مبادرات مشتركة عملية على مستوى المدينة والإقليم (مثل الارتباط الاستراتيجي بين شروط العمل اللائق وجودة الخدمة العامة وإمكانية الوصول المنصف، وتعزيز انجذاب الشباب والنساء والعمال أصحاب المهارات إلى مهن الحكومات المحلية والإقليمية، وغيرها).

الوثائق السياساتية المرجعيّة:

- ❖ LRGNext2021الملخص رقم 7، Trade Union Rights, employment conditions and labour relations in the LRG Sector –
- ❖ منظمة المدن المتحدة والحكومات المحلية في أفريقيا التابعة للاتحاد الدولي للخدمات العامة، Memorandum of Understanding between UCLG Africa and PSI Africa and the Arab Countries, 09/2021 ,
- ❖ منظمة المدن المتحدة والحكومات المحلية في أفريقيا التابعة للاتحاد الدولي للخدمات العامة Strong local public services for a safe world , بيان منظمة المدن المتحدة والحكومات المحلية في أفريقيا التابعة للاتحاد الدولي للخدمات العامة المشترك في سياق جائحة كوفيد-19، 2020/5

3.4 النوع الاجتماعي والتداخل في خدمات الحكومات المحلية والإقليمية وأماكن العمل الخاصة بها

تمثّل النساء الحصة الأكبر في مهن الحكومات المحلية والإقليميّة، وتواجه إلى جانب العمال الآخرين الذين يعيشون في أوضاع هشة (إعاقة، عجز، مجتمع الميم، تصنيف على أساس العرق، هجرة، لجوء، سكان أصليين، وغيرها) طبقات متعددة ومتراكمة من أشكال التمييز (تتجلى في مفهوم "التداخل")، ويتحملون وطأة عدم الاستقرار والنقص في شروط العمل اللائق في عدد من وظائف الحكومات المحلية والإقليمية.

وفي حين تستمر نقابات الحكومات المحلية والإقليمية المنتسبة إلى الاتحاد الدولي للخدمات العامة في المكافحة من أجل تحصيل الاعتراف بحقوق الإنسان وحقوق العمل والحقوق النقابية لعمالها والتمتع الكامل بهذه الحقوق،

سيصبح إدماج خطّة تحوّل جنساني ومنظور متداخل ومتعدد الجوانب إلى هيكليّاتها، مع تعميمها على جميع جوانب الاستراتيجية الصناعية، أمرًا جوهريًا في حال أصبحت أماكن العمل الخاصة بالحكومات المحلية والإقليمية وخدماتها حول العالم منصفة ومتاحة للجميع. ومن أجل تحقيق هذه الغاية، من الضروري أيضًا تحديد التحديات التي تواجه مهن الحكومات المحلية والإقليمية ووظائفها، ومواجهتها بالإجراءات والبرامج المستهدفة، في ظل حشد تأييد الأعضاء وتنظيمهم، من أجل إحداث تغيير تحوّلي وطويل الأمد على مستوى أماكن عمل الحكومات المحلية والإقليمية ومؤسساتها ومجتمعاتها المحلية.

الأعمال: يقوم الاتحاد الدولي للخدمات العامة والنقابات المنتسبة من الحكومات المحليّة والإقليميّة بما يلي:

- **تحليل النوع الاجتماعي والتداخل في قطاع الحكومات المحلية والإقليمية من أجل تحديد التحديات الخاصة بالمهن ذات الصلة، وإعداد مبادئ توجيهيّة وبرامج عمل.** ويمكن تحقيق ذلك من خلال الاستفادة من ثروة المعارف التي تتمتّع بها النقابات المنتسبة من الحكومات المحلية والإقليمية وخبراتها وطرائقها في هذا المجال. ويشتمل التحليل على جميع أبعاد الضعف والتمييز (مثل الميل الجنسي والهوية الجنسانيّة والعمر والإعاقة والأصل الإثني والوضع الوظيفي والدين وغيرها)، وسيكشف كيف تراجعت بعض الخدمات في أماكن عمل محددة خاصة بالحكومات المحلية والإقليمية (مثل المياه ومرافق الصرف الصحي، وجمع النفايات المحليّة، والشرطة البلدية والإدارة العامة المحليّة والمكتبات البلدية ورعاية الأطفال والتعليم ورعاية كبار السنّ وذوي الإعاقة وغيرها). وسينظر التحليل في التحديات الخاصة بالحكومات المحلية والإقليمية عند تطبيق اتفاقيّة منظمة العمل الدولية بشأن المساواة في الأجور، رقم 100، والاتفاقية بشأن التمييز في الاستخدام والمهنة، رقم 111، والاتفاقية بشأن القضاء على العنف والتحرش، رقم 190.
- **تحديد الممارسات الجيدة** في أماكن العمل الشاملة والعادلة والمبادرات الناجحة التي تقودها أو تدعمها النقابات المنتسبة من الحكومات المحلية أو الإقليمية، **وتوثيق هذه الممارسات ونشرها**، بما فيها الحالات الناجحة التي تضمنت قضايا مجتمع الميم وتمثيلها في هيكليات نقابات الحكومة المحلية والإقليمية وأنظمة الحوكمة
- **إطلاق حملات إعلامية والدعوية من أجل القضاء على أشكال التمييز العمودي والأفقي في مهن الحكومات المحلية والإقليمية** (مثل صور نساء يعملن في جمع النفايات أو في مجال الإطفاء، وتعيين رئيس المجلس البلدي من مجتمع الميم، ورجال يعملون في مجال التعليم أو مهن الرعاية الاجتماعية، وغيرها)

- تحديد وإتاحة فرص **الحوار بين النقابات المنتسبة من الحكومات المحلية والإقليمية وأصحاب العمل التقدميّين في هذه الحكومات حول النوع الاجتماعي والرعاية والمساواة والتداخل في بعض المدن المحددة**، واتّباع إجراءات مشتركة في الميدان، ووضع سياسات حضرية مشتركة متداخلة تُعنى بالرعاية والتحولات الجنسانيّة ومراعية لمنظور العاملات في الحكومات المحلية والإقليمية
- **التآزر والعمل بالحوار والتعاون** مع برامج الاتحاد الدولي للخدمات العامة المعنيّة بالنوع الاجتماعي والرعاية والعمال الشباب ومجتمع الميم.

الوثائق السياساتية المرجعيّة:

- LRGNext2021الملخص رقم 8، Gender & Intersectionality in LRG services and workplaces 2021/10
- الملخص رقم 9، The territorial dimension of care services 2021/11
- الاتحاد الدولي للخدمات العامة، LGBT+ Strategy 2020/11

3.5 الرقمنة والمدن الذكية

تقف الحكومات المحليّة والإقليميّة في الخطوط الأماميّة لإدخال تكنولوجيا وعمليات رقميّة جديدة إلى الخدمات العامة. وعلى الرغم من أنّ الحكومات المركزيّة تؤدي دورًا رائدًا في اتخاذ القرارات حول إطلاق برامج ومبادرات الرقمنة وتنفيذها، إلّا أنّ معظم الخدمات العامة يتم تقديمها على المستوى البلدي أو المحلي أو الإقليمي حيث تتفاعل الخدمات العامة والإدارات الرقمية وتتواصل بشكل كبير مع المواطنين والمستخدمين، وحيث يشارك العدد الأكبر من عمال الخدمات العامة في رقمنة الخدمات العامة أو يتأثرون بها. بالإضافة إلى ذلك، انتشر مفهوم "المدن الذكيّة" ليصف النهج المتكامل الذي يضم رقمنة خدمات الحكومات المحلية والحضريّة، الذي حظي باهتمام كبير، إذ يمكن استخدامه لجذب المستثمرين من أجل ضخ أموالهم الخاصة في خدمات الحكومات المحلية والإقليمية، لتصبح سبيلًا لخصخصة الخدمات العامة المحليّة.

الأعمال: يقوم الاتحاد الدولي للخدمات العامة والنقابات المنتسبة من الحكومة المحليّة والإقليميّة بما يلي:

- **مراقبة الأثر الذي خلّفه إدخال التكنولوجيا الرقمية إلى بعض مهن الحكومات المحلية والإقليمية وأماكن عملها المحددة وتوثيقه**، في ما يتعلّق بشروط عمل عمال هذه الحكومات وجودة الخدمة وإمكانية الوصول إليها
- **تعزيز الرقمنة التي تخضع لرقابة العمال، وحوكمة البيانات العامة في المفاوضة الجماعية التي تجريها الحكومة المحلية والإقليمية**، وإدخال هذه المناهج في استراتيجيات النقابة للاستعانة بالمصادر الداخلية، وإعادة الخدمات العامة إلى البلديات، والمشتريات العامة، وذلك من أجل الحفاظ على رقابة العمال والقطاع العام على بيانات خدمات الحكومات المحلية والإقليمية
- **ضمان التمثيل المتوازن من النقابات المنتسبة من الحكومات المحلية والإقليمية** (يشمل أكبر قسم ممكن من مهن الحكومات المحلية والإقليمية المختلفة) **في التدريبات والمشاريع المتعلقة بالرقمنة التي يجريها الاتحاد الدولي للخدمات العامة**
- **إذكاء الوعي** بين أصحاب العمل في الحكومات المحلية والإقليميّة، ومستخدمي الخدمات العامة، والمجتمعات المحلية، ومنظمات المجتمع المدني المتحالفة، **حول مخاطر "المدن الذكية" التي تقودها الشركات ورقمنة خدمات الحكومات المحلية والإقليمية**، وتوعيتهم على منافع المنهج القائم على السلع العامة، والخاضع للمساءلة والمنهج الديموقراطي بشأن رقمنة الخدمات العامة ومراقبة البيانات

وثائق السياسات المرجعيّة:

- الملخص رقم 4، The Digitalisation of local public services and workplaces 2021/10
- الاتحاد الدولي للخدمات العامة، A Union Action Guide For Public Services, Work and Digitalisation: Workers 2021
- الاتحاد الدولي للخدمات العامة، Digitalisation and public services: a labour perspective (ملخص)، 2019/10

3.6 أزمة المناخ، وحالات الطوارئ العامة، وحماية البيئة

تستهلك المدن حوالى ثُلثي طاقة العالم، وينتج عنها حوالى 70 في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة العالمية، في حين يتمركز أكثر من نصف سكان العالم في المناطق الحضرية، ومن المتوقع أن ترتفع

هذه النسبة لتصل إلى 68 في المائة بحلول العام 2050. ومن المؤكّد أنّ للمدن والتوسع الحضري تأثير كبير على المناخ، والنظم الإيكولوجيّة، والتنوع البيولوجي، ففي ظل تكثيف الاحترار البشري على المستوى المحلي، تسهم المدن والمناطق الحضرية في حدوث موجات حر بشكل متكرر. وتفرض الكوارث الطبيعية، والأوبئة والجوائح، بالإضافة إلى النزاعات والحروب تحديات كبيرة أمام المجتمعات المحلية وعمال الخدمات العامة، لا سيّما أمام المستجيبين الأوائل وعمال الخطوط الأماميّة، الذي يعتمد عدد كبير منهم على الحكومات المحليّة والإقليميّة. وتسوء حالات الطوارئ هذه حالًا بسبب تأثيرات "الكوارث البشرية" السلبيّة، مثل التقشّف وخفض الميزانيات، والخصخصة، والاستعانة بالمصادر الخارجية، والنقص في عدد الموظّفين، والنقص في الموظفين المدرّبين.

ولا يمكن مواجهة أي من هذه التحديات، أو تنفيذ أي من التدابير السياساتية التي تهدف إلى التصدي لها من دون مهن الخطوط الأماميّة التي تقدّم خدمات الحكومات المحلية والإقليمية. وتشمل هذه الخدمات، المياه ومرافق الصرف الصحي، وجمع النفايات والتخلص منها؛ وخدمات المخططين الحضريين والمهندسين، وخدمات المساحات الخضراء وتصميم المواقع؛ ورجال الإطفاء والمستجيبين لحالات الطوارئ وحراس الحدائق، وغيرها من الخدمات. ولكنّ تطبيق السياسات والتدابير البيئية اللازمة لإزالة الكربون، وتقليص مخاطر الكوارث على أرض الواقع يتطلّب أكثر من أي وقت مضى العدد الكافي من عمال الحكومة المحلية والإقليمية المدرّبين جيّدًا والمزوّدين بأفضل المعدات والذين يعملون في ظل شروط عمل لائقة، ويتمتعون بإمكانية الوصول إلى حقّهم النقابي وإلى السلامة والصحة المهنيّتين.

الأعمال: يقوم الاتحاد الدولي للخدمات العامة والنقابات المنتسبة إلى الحكومات المحلّيّة والإقليميّة بما يلي:

- **تعزيز الدعوة إلى امتثال أصحاب العمل في الحكومات المحلية والإقليمية** لمبادئ منظمة العمل الدولية التوجيهية بشأن خدمات الطوارئ العامة
- **الدعوة إلى انخراط عمال الحكومة المحلية والإقليمية ونقاباتهم** من جميع مهن الخدمات العامة المحلية ما عدا عمال الطوارئ العامة (مثل المياه ومرافق الصرف الصحي، وجمع النفايات، والرعاية الاجتماعية، والإسكان، والمساحات الخضراء، والحدائق الطبيعية، وغيرها) **في تصميم السياسات الحكومية المحلية والوطنية، وبروتوكولات الطوارئ، وأنظمة حوكمة الأزمات**، وذلك

من أجل الاستجابة الفعالة لحالات الطوارئ العامة، بما فيها الظواهر المناخية الشديدة، والكوارث، والأوبئة

- **التأثير على الحكومات المحلية والإقليمية، والحكومات الوطنية، والمنظمات الدوليّة والضغط عليها** من أجل التمويل، وتعيين العدد الكافي من الموظفين، وتدريبهم، وضمان شروط العمل اللائقة لعمال الحكومات المحلية والإقليمية، وانخراطهم في الحوار والمفاوضة الجماعيّة مع نقاباتهم بغية ضمان الاستجابة الفعالة للأزمات المستقبليّة
- **الانخراط في تعزيز السياسات الحضريّة التقدميّة والمستدامة والخضراء** التي تتعلّق بالخدمات العامة المحليّة، بما فيها دعم الانتقال إلى أنظمة النقل العامة الحضريّة النظيفة؛ وإعادة إنشاء وحدات الإسكان الاجتماعي والمخزون السكني؛ وإعادة تجهيز المباني العامة؛ وتعزيز استخدام المياه العامة وأنظمة إعادة التدوير بشكل مستدام، والتشجيع على اتّباع سياسات "الحد من النفايات، وإعادة استخدامها، وإعادة تدويرها" التي يتم تصميمها وتنفيذها بالتعاون مع العمال في قطاع جمع النفايات والمنظمات التي تمثّلهم
- **بناء تحالفات مع اتحادات النقابات العمالية الأخرى، ومنظمات المجتمع المدني، وأصحاب العمل التقدميّين في الحكومات المحلية والإقليمية**، وذلك من أجل تجربة مناهج الانتقال العادل والممارسات الجيدة في بعض المدن والمناطق المحددة
- **تعليم الأقران** بشأن قضايا واقعيّة، **وتحفيز تطويها ووضع استراتيجيات** مشتركة من خلال مجموعة عمل نقابية تابعة للحكومات المحلية والإقليمية بالتعاون مع مرافق الاتحاد الدولي للخدمات العامة والبرامج المتعلقة بالمناخ والحلفاء

الوثائق السياساتية المرجعيّة:

- ❖ الملخص رقم 10: The territorial dimension of the climate crisis, public emergencies and environmental protection 11/2021

3.7 الخدمات العامة 2.0

تقدّم الملكيّة العامة للخدمات العامة الحيويّة فرصة لبناء جيل جديد من الخدمات العامة المحليّة الجيّدة النوعية والمبتكرة، والقائمة على المشاركة والمحاسبة والديموقراطيّة، وتُعتبر عملًا بالنسبة إلى العمال والمجتمعات المحليّة وللعالم. وعندما تصبح الخدمات ملكيّة للقطاع العام، وتضم أشكالًا من أشكال الحوكمة

الديموقراطية ومشاركة العمال الفعالة، فإنّها تتمتّع بالقدرة على توفير مساحة متميّزة لقيادة ممارسات إداريّة جديدة وتقدّمية، لا تعتمد بالضرورة على مؤشرات الأداء نفسها التي تستخدمها الخدمات العامة التي يديرها القطاع الخاص.

عندما تستوفي الملكية والرقابة العامة احترام حقوق العمل والحقوق النقابيّة، فإنّه بإمكانها توفير بيئة تقضي بإدخال مؤشّرات أداء الخدمات العامة بالاستناد إلى التأثير الاجتماعي والبيئي، وجودة الخدمة ونطاقها، وإعادة الاستثمار الإيرادات في الخدمات، ومشاركة العمال والمواطنين، وتخفيض الرسوم على المستخدم، وغيرها، وذلك في ظلّ ضمان استمرار الخدمة على المدى الطويل، والاستخدام اللائق، وإمكانية الوصول المنصف إلى الخدمات الجيدة. ويشير الاتحاد الدولي للخدمات العامة إلى هذا المنظور للخدمات العامة المحليّة التي نحتاج إليها بـ"الخدمات العامة 2.0". ويُعدّ مكان العمل والديموقراطية الاقتصاديّة جزءًا لا يتجزّأ من هذا المنظور.

الأعمال: يقوم الاتحاد الدولي للخدمات العامة والنقابات المنتسبة من الحكومات المحليّة والإقليميّة بما يلي:

- **تحديد الممارسات الجيدة لأنظمة حوكمة الخدمات العامة المحلية وتوثيقها ونشرها ("الخدمات العامة 2.0"** التي تقودها أو تؤيّدها النقابات المنتسبة من الحكومات المحلية والإقليميّة
- العمل مع سلطات الحكومات المحلية والإقليمية التقدميّة و/أو مقدّمي الخدمات والمؤسسات الأكاديميّة والمتخصّصين ومنظمات المجتمع المدني الحليفة، وذلك **من أجل تجربة أشكال توفير الخدمات العامة المحلية التي تمتلك عنصرَي ديموقراطية مكان العمل، ومشاركة المجتمع في بعض المدن والأقاليم المحدّدة** (مثل متابعة الاستعانة بالمصادر الداخليّة، وإعادة الخدمات العامة إلى البلديات، وذلك بالتعاون مع الشراكات ضمن القطاع العام، وإنشاء اتّحادات مشتركة بين البلديات).

الوثائق السياساتية المرجعيّة:

- الملخص رقم 6، Public Services 2.0 – Democratic Governance and Participation in Local Public Services 10 /2021

4. الأولويات الأساسيّة

بعد متابعة العمل الذي أُنجز في السنوات الخمس الأخيرة، يقدّم الاتحاد الدولي للخدمات العامة ونقاباته المنتسبة الأولويات الأساسيّة التالية:

4.1 تعزيز قطاع الحكومات المحلية والإقليميّة

- الاستمرار في العمل معًا نحو تعزيز قطاع الحكومات المحلية والإقليميّة، باعتباره مجتمعًا مترابطًا عالميًّا للعمال، وواجهة متّحدة لأصحاب العمل في الحكومات المحلية والإقليميّة على المستوى المحلي والإقليمي ودون الإقليمي والعالمي
- تيسير الحوار بشأن السياسة العالمية بين النقابات المنتسبة للحكومات المحلية والإقليميّة من خلال دعوة شبكات الحكومات المحلية والإقليمية التابعة للاتحاد الدولي للخدمات العامة لعقد اجتماع افتراضي مرّتين في السنة
- دعم العمل وتفعيله في القطاعات الفرعية الأساسيّة التابعة للحكومات المحلية والإقليمية بما يتماشى مع الأولويات القطاعيّة الاستراتيجيّة (القسم 3)، حيث يغيب العمل اللائق، وتتوفّر مجموعة كبيرة من العمال غير المنظّمين وغير النظاميّين، وفرصًا لإعادة الخدمات العامة المحليّة إلى كنف القطاع العام والتأكيد على نفوذ الاتحاد الدولي للخدمات العامة. وتضم هذه القطاعات الفرعية ما يلي: إدارة النفايات، وخدمات الرعاية الاجتماعية، والإسكان العام والاجتماعي، والعاملين في حالات الطوارئ، وإدارة المساحات الخضراء والحدائق الطبيعيّة.

4.2 بناء القوى النقابيّة في أماكن عمل الحكومات المحليّة والإقليميّة

- تنظيم أماكن عمل الحكومات المحلية والإقليمية بحسب المدينة أو المقاطعة أو التركيز المهني
- دعم تنظيم اتحاد الحكومات المحليّة والإقليميّة بالتعاون مع مشاريع الاتحاد الدولي للخدمات العامة ومن خلالها، ومن خلال تطوير منهج التدريب (بالتعاون مع برنامج الاتحاد الدولي للخدمات العامة لتنمية النقابات)
- ربط استراتيجيات التنظيم بحملات الاستعانة بالمصادر الداخلية من أجل الخدمات العامة المحلية وإعادة الخدمات العامة إلى البلديات

- وضع أولويات ومبادئ توجيهية حول السلامة والصحة المهنيّتين خاصة بمهن الحكومات المحلية والإقليميّة ليتم تنظيم عمال هذا الحكومات

4.3 الانخراط في الحوار الاجتماعي مع موظّفي الحكومات المحليّة والإقليميّة

- استخدام السلامة والصحة المهنيّتين والصحة العامة، والجهوزية لمواجهة أزمة المناخ والكوارث كنقاط انطلاق استراتيجية بهدف فتح الحوار مع أصحاب العمل في الحكومات المحلية والإقليميّة على مستوى المدينة والمقاطعة والمستوى المهني
- الدعوة إلى تشكيل لجان إدارة نقابية تابعة للحكومات المحلية والإقليمية بشأن السلامة والصحة المهنيّتين وتقليص المخاطر الناتجة عن الكوارث، من أجل إجراء حوار بنّاء مع أصحاب العمل في الحكومات المحليّة والإقليميّة، الذي يؤدّي في نهاية المطاف إلى المفاوضة الجماعيّة
- الاستمرار في المشاركة في الحوار مع المنظمات العالمية والإقليمية الممثّلة لأصحاب العمل في الحكومات المحلية والإقليمية (الفروع الإقليمية للمدن المتحدة والحوكمة المحلية، ميتروبوليس، وغيرها) وشبكات المدينة القائمة على القضايا (C40، U20، ICLEI، Rainbow cities، وغيرها)

4.4 تعزيز النفوذ من خلال التحالفات الاستراتيجيّة

- إنشاء تحالفات جديدة وترسيخ التحالفات القائمة مع اتحاد النقابات العماليّة حول الأهداف ذات المصلحة المشتركة (مثل حملة المستقبل هو النقل العام مع اتحاد النقل الدولي)، ومنظّمات المجتمع المدني والحكومات المحلية والإقليمية التقدميّة
- إجراء الحوار وإنشاء تحالفات بين نقابات الحكومات المحلية والإقليمية، ومنظمات المجتمع المدني والحكومات المحلية والإقليمية التقدميّة وحركات تقدّمية أخرى على مستوى المدينة والإقليم والعالم لتصبح أقوى وتحقّق النجاح معًا
- تجربة المبادرات المشتركة على مستوى المدينة والإقليم من أجل تحسين شروط عمل عمال الحكومات المحلية والإقليمية، ودعم حقوق نقابات الحكومات المحلية والإقليمية، في ظلّ تعزيز الخدمات العامة المحلية للجميع

4.5 التأثير على السياسة العالميّة

- تنظيم أنشطة دعوية عمليّة بشأن قضيّة معيّنة بالتعاون مع المنظمات الحليفة، من أجل استخدامها بشكل استراتيجي في منتديات محدّدة بغية التأثير في صناع السياسات (مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والمؤسسات المالية الدولية، وصناديق التنمية الإقليمية، وغيرها)
- تحسين صورة عمال الحكومات المحلية والإقليمية والاستمرار في إيصال صوتهم إلى مؤسسات الأمم المتحدة ذات الصلة بدائرة الحكومات المحلية والإقليمية الانتخابيّة (منظمة العمل الدولية، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وغيرها)

4.6 تطوير بحوث استراتيجيّة للحكومات المحليّة والإقليميّة

- الاستمرار في تطوير بحوث عملية خاصة بالحكومات المحلية والإقليمية من أجل تزويد الاتحاد الدولي للخدمات العامة والنقابات المنتسبة من الحكومات المحلية والإقليمية ببحوث أصليّة، وقائمة على الوقائع وحديثة حول القضايا الاستراتيجية، بما فيها التمويل العام للحكومات المحلية والإقليمية، والسلامة والصحة المهنيّتين، وحقوق العمل وشروط العمل، وإعادة الخدمات العامة إلى البلديات/ استعادة الخدمات العامة، والمشتريات العامة المحلية الاستراتيجية، ونماذج الحوكمة الخاصة بالملكية العامة والشركات العامة، وغيرها.
- عند الإمكان والتوافق مع الموارد المتوفّرة، ضمان إمكانية الوصول إلى نتائج البحوث الجوهرية التي أُجريت حول نقابات الحكومات المحلية والإقليمية وعملها بلغات عدّة، وتحويل الكتيّبات الإرشادية الخاصة بالنقابات العمالية والعمال إلى مناهج تعليمية وبرامج تدريب.

5. العمل معًا على المستوى العالمي

يعمل الاتحاد الدولي للخدمات العامة والنقابات المنتسبة إليه معًا من أجل تحقيق مستوى أعلى من الفعالية، والاتصال ومن أجل تحقيق القدرة على التأثير الجماعي

5.1 الاستفادة من التكنولوجيا الجديدة

أجبرت جائحة كوفيد–19 الاتحاد الدولي للخدمات العامة على الانتقال بشكل سريع إلى النمط الرقمي في العمل، والحفاظ على التفاعل العالمي الافتراضي مع النقابات المنتسبة، بما فيها اجتماعاته الدستورية. وفي حين تتمتع الاجتماعات الرقمية العالمية ببعض الجوانب السلبيّة (مثلًا تضع المناطق الزمنية بعض المناطق في مواقف صعبة، الشعور "بتعب" الاجتماع الافتراضي، الفجوة الرقمية، غياب التفاعلات الشخصية، ساعات العمل الطويلة، وغيرها). ومن خلال سلسلة 2021 لشبكة العاملين في الحكومات المحلية والإقليمية، أنشأت شبكة الحكومات المحلية والإقليمية العالمية التابعة للاتحاد الدولي للخدمات العامة تطبيقًا للتفاعل والتبادل العالميين، الأمر الذي لم يكن متوفّرًا من قبل.

- يعقد الاتحاد الدولي للخدمات العامة اجتماعًا للشبكة العالمية للحكومات المحلية والإقليمية مرّتين في السنة، على أن يكون الاجتماع افتراضيًّا. ويركز فيه على الاستفادة من العمل معًا افتراضيًا، ويسلّط الضوء على الجوانب الإيجابيّة لهذا النوع من العمل، ويحد أو يقلّص من جوانبه السلبيّة (مثل التناوب بحسب الفوارق الزمنية، تنظيم مناسبات مختلطة قائمة على القضايا، السعي إلى إدخال المزيد من اللغات في حال الاهتمام والمشاركة الحقيقيّين، وغيرها)
- يوفّر الاتحاد الدولي للخدمات العامة الأدوات الرقمية اللازمة مثل منتديات المناقشة المشفرة القائمة على القضايا، وصفحة الحملات العالمية المتعددة اللغات، وقاعدة بيانات لحفظ المعارف، وتشارك الموارد التعاونيّة، وذلك من خلال منصّة الحملات الخاصة به، الأشخاص قبل الأرباح، التي لا تزال قيد الإنشاء.
- عندما تصبح نقابات الحكومات المحلية والإقليمية وأعضاءها أكثر تعلّقًا بالأدوات الرقمية، يصبح الوصول إليها أمرًا سهلًا وسريعًا، وذلك من أجل إجراء الاستبيانات أو استشارتهم بشكل دوري ومتجدّد، ويصبح تواصلهم مع الاتحاد الدولي للخدمات العامة أمرًا سهلًا أيضًا، وذلك لجهة تيسير الحوار والتعاون بشأن الأهداف المشتركة.
- بالتعاون مع النقابات المنتسبة، يستمر الاتحاد الدولي للخدمات العامة بتوسيع قاعدة البيانات القطاعية ودون القطاعية للحكومات المحلية والإقليمية والعالمية التي تتضمّن العضوية ومعارفه الحليفة.

5.2 تعزيز سياسات الحكومات المحلية والإقليميّة وعملها من خلال مجموعات عمل قائمة على القضايا

إنّ شبكة الحكومات المحلية والإقليمية العالمية هي منتدى عالمي قطاعي لسياسات النقابات من الحكومات المحلية والإقليمية المنسبة إلى الاتحاد الدولي للخدمات العامة في أنحاء العالم، وتهدف إلى اكتشاف الأولويات والتحديات والفرص المشتركة والموافقة عليها، في ظلّ تبادل المعلومات وإرشاد عمل الاتحاد الدولي للخدمات العامة في القطاع. إلّا أنّه من الضروري جمع ممثلي نقابات الحكومات المحلية والإقليمية في مجموعات عمل صغيرة وخفيفة وقائمة على القضايا، من أجل النهوض بأولويات قطاع الحكومات المحلية والإقليمية السياساتية بطريقة تشمل النقابات المنتسبة.

- يسهّل الاتحاد الدولي للخدمات العامة إنشاء مجموعات عمل قائمة على القضايا وتنسيقها، وتتألف هذه المجموعات من ممثلي نقابات الحكومات المحلية والإقليمية ومتخصّصين مستعدين للمشاركة بفعالية والعمل مع الأقران من أجل النهوض بأولويات هذه الحكومات. وتقوم العضوية على أساس التطوّع.
- تسهّل مجموعات عمل الحكومات المحلية والإقليمية القائمة على القضايا تعلّم الأقران، ووضع استراتيجيات مشتركة، وتقدم الدعم بين النقابات، وتشمل قضايا واقعيّة. ويلتقي الأعضاء بصورة افتراضيّة ومرنة، على الرغم من أنّه يستحسن عقد اجتماعات شخصية من أجل انتهاز الفرص الاستراتيجية (مثل، فرص التأثير على السياسة العالمية، الحوار مع أصحاب العمل في الحكومات المحلية والإقليمية، وعقد اجتماعات استراتيجية قائمة على القضايا مع الحلفاء، وغيرها)
- يُقدّم تقرير بشأن مخرجات مجموعات العمل وتتم مشاركته مع شبكة الحكومات المحلية والإقليمية
- سيتم تجريب مجموعات العمل القائمة على القضايا في القضايا ذات الأولوية التالية:
  - التمويل العام للحكومات المحلية والإقليمية
  - الحق في التنظيم والحقوق النقابية
  - السلامة والصحة المهنيتان
  - المشتريات العامة الاستراتيجية

- إعادة الخدمات العامة إلى البلديات
- المناخ والكوارث والبيئة

5.3 جعل شبكة الحكومات المحليّة والإقليميّة التابعة للاتّحاد الدولي للخدمات العامة أكثر شموليّة لعمال هذه الحكومة وتمثيلًا لهم

يجب أن تشمل شبكة الحكومات المحلية والإقليمية جميع عمال هذه الحكومات وأن تمثّلهم، وعليها أن تبني جسورًا وأوجهًا للتآزر بين جميع قطاعات الاتحاد الدولي للخدمات العامة، لا سيّما تلك القطاعات التي تشتمل على بعد من أبعاد الحكومات المحلية والإقليمية.

- يرحّب الاتحاد الدولي للخدمات العامة ويشجع على المشاركة في الشبكة العالمية للحكومات المحلية والإقليمية ومجموعات عمل ممثلي النقابات القائمة على القضايا التي تشكّل أعضاءً في:
  - لجنة المرأة في الاتحاد الدولي للخدمات العامة
  - شبكة الاتحاد الدولي للخدمات العامة للعمال الشباب
  - شبكة الاتحاد الدولي للخدمات العامة للعمال من مجتمع الميم
  - شبكة الاتحاد الدولي للخدمات العامة لدعم الثقافة والتعليم
  - فرقة عمل الاتحاد الدولي للخدمات العامة المعني بالصحة والخدمات الاجتماعيّة